عالم تسوده الفوضى

GPMB
GLOBAL PREPAREDNESS MONITORING BOARD

المجلس العالمي لرصد التأهب

ملخص تنفيذي للتقرير السنوي لعام ٢٠٢٠

تمهيد

معالي الدكتورة غرو هارلم برونتلاند

الرئيسة المشاركة
رئيسة وزراء النرويج السابقة
والمديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية سابقاً

السيد الحاج آس سي

رئيس مجلس إدارة مؤسسة كوفي عنان
الأمين العام السابق للاتحاد الدولي
لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

لم يسبق للعالم قط أن وجد نفسه بمثل هذا الوضوح أمام نذير جائحة مدمرة، أو أن اكتسب ما يلزم من معارف وموارد وتكنولوجيات للتصدي لمثل هذا التهديد. كما لم يسبق للعالم قط أن شهد جائحة ترتبت عليها مثل هذه الآثار الاجتماعية والاقتصادية الكاسحة والفادحة.

لقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ عن إخفاق جماعي في أخذ مقتضيات الوقاية من الجائحات والتأهب والاستجابة لها على محمل الجد وإعطائها الأولوية التي تليق بها. كما سلطت الضوء على هشاشة الاقتصادات والنُظم الاجتماعية الشديدة الترابط ومدى تضعضع الثقة. لقد استغلت هذه الجائحة التصدعات القائمة داخل المجتمعات وبين الشعوب فعمقتها، مثلما استغلت أوجه عدم المساواة وذكرتنا باستحالة تحقيق الأمن الصحي بمعزل عن الأمن الاجتماعي. إن جائحة كوفيد-١٩ قد استغلت في الواقع الفوضى الذي تعصف بعالمنا.

ففي حين شهد القرن الماضي العديد من التطورات والابتكارات التي أدّت إلى تحسين مستوى معيشة الناس وإطالة أعمارهم في شتى أنحاء العالم، فإن بعض مظاهر هذا التقدم حملت في طياتها ضعفاً غير مسبوق إزاء فاشيات الأمراض المعدية السريعة الحركة، وذلك من خلال تغذية النمو السكاني وتنقل السكان، وزعزعة المناخ، وتوطيد الترابط العالمي، وإيجاد تربة خصبة لانعدام المساواة. كما زاد تدمير الغابات الاستوائية المطيرة من فرص انتقال الفيروسات من الحيوانات البرية إلى البشر. لقد أنشأنا عالماً إذا حدثت فيه صدمة في مكان ما لم يبعد أن تترتب عليها كوارث في كل مكان، في حين تهدد مظاهر القومية

والشعبوية المتنامية بتقويض مبادئ السلم والازدهار والأمن المشتركة. فالأمراض المعدية تقتات على الانقسامات، كما أن التصدعات المجتمعية قد تفضي إلى الهلاك.

لقد أكّد المجلس العالمي لرصد التأهب في العام الماضي إن المُمرضات تنتعش وسط الاضطرابات والفوضى، وسرعان ما جاء فيروس كوفيد-١٩ ليقطع الشك باليقين. فأينما توفر ما يكفي من الموارد والتعاون والتنظيم، تباطأت وتيرته. وأينما سادت الفوضى والانقسامات والفقر، تكاثر وازدهر.

وبعد أن أصدر المجلس العالمي في تقريره الافتتاحي العام الماضي تحذيراً بشأن عدم ملاءمة النُظم والتمويل المتاحين للكشف عن حالات الطوارئ الصحية والاستجابة لها، جاءت جائحة كوفيد-١٩ لتبرهن أن هذه النُظم لا تزال عاجزة ومفتقرة بشكل خطر إلى التمويل. كما أبرزت الجائحة الأبعاد الإنسانية للأمن الصحي والدور الفائق الأهمية لأفعال القادة والمواطنين في تنشيط جهود التأهب والاستجابة.

ويسلط تقريرنا لهذا العام الضوء على أهمية القيادة والمواطنة المسؤولتين، بالإضافة إلى النُظم والموارد الملائمة، كعناصر نجاح أساسية. ويشدّد بشكل خاص على العامل الذي يشدّ هذه العناصر الأربعة معاً لتصبح كلاً فعالاً متماسكاً: أي مبادئ وقيم الحوكمة التي تضمن اتخاذ الخيارات والقرارات والأفعال الصحيحة في الوقت المناسب. ويؤكد التقرير أن لا أحد سيكون في مأمن حتى يكون الجميع في مأمن، ويدعو إلى تجديد الالتزام تجاه التعددية ومنظمة الصحة العالمية والنظام المتعدد الأطراف.

لا يزال أمامنا وقت طويل قبل أن تضع هذه الجائحة أوزارها. ففي حين حققت بعض البلدان نجاحاً نسبياً في كبح جماح الفيروس وحماية سكانها وإنقاذ أرواح الملايين من البشر، فإن غيرها لم ينجح في ذلك. فقد فتكت جائحة كوفيد-١٩ بما يقرب من مليون شخص وباتت آثارها الاقتصادية والاجتماعية تذكّرنا، المرة تلو الأخرى، بالأهمية المحورية للاستثمار في التأهب للجائحات من أجل ضمان الأمن البشري، وبضرورة النظر بعناية في طريقة إنفاق ميزانيات الأمن القومي.

لقد تعلمنا بالفعل العديد من الدروس الحاسمة التي تقتضي منا اتخاذ إجراءات فورية إن أردنا أن نقول بشيء من الثقة إن ما حدث «لن يتكرر ثانيةً أبداً». ولكن العلم دون عمل لا طائل منه، كما أن الالتزام غير الدائم لا يسمن ولا يغني من جوع. وكما حذرنا في تقريرنا الماضي «لطالما سمحنا بحلقة من الذعر والإهمال عندما يتعلق الأمر بالجوائح: إننا نكثف الجهود عندما يكون هناك تهديد خطير، ثم ننسى بسرعة عندما ينحسر التهديد».

مرة أخرى نقول: «لقد آن أوان العمل منذ زمن طويل»، لذلك نحدد مجموعة من الالتزامات والإجراءات التي يجب على القادة والمواطنين اتخاذها بجرأة وحزم، على عجلٍ وبعزيمة يجددها الاعتراف المؤلم بأن التقاعس يزهق الأرواح.

ملخص تنفيذي

مقدمة

في تقريرنا السنوي لعام ٢٠١٩، الصادر تحت عنوان «عالم معرّض للمخاطر»، حذرنا على وجه الدقة من التهديد الوشيك بحدوث «جائحة سريعة الانتشار شديدة الإماتة بأحد المُمرضات التنفسية»، وشدّدنا على الحاجة إلى قيادة سياسية حازمة على الصعيدين الوطني والعالمي. ودعونا إلى اتخاذ سبعة إجراءات عاجلة ليتأهب العالم للطوارئ الصحية، تمثلت في التالي:

- يتعين على رؤساء الحكومات الالتزام والاستثمار
- يتعين على البلدان والمنظمات الإقليمية أن تكون قدوة يُحتذى بها
- يجب على جميع البلدان بناء نُظم قوية
- يجب أن تكون البلدان والجهات المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف متأهبة لأسوأ السيناريوهات
- يجب أن تربط مؤسسات التمويل التأهب بالتخطيط المالي للمخاطر
- يجب على الجهات الممولة للمساعدة الإنمائية توفير حوافز للتأهب وزيادة التمويل المخصص له
- يجب أن تعزز الأمم المتحدة آليات التنسيق

غير أن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الإجراءات كان محدوداً، رغم الفرص العديدة التي أتيحت أمام العالم لتنفيذها. فقد تعددت النداءات إلى العمل في هذه المجالات على مدى العقد الماضي، لكن أياً منها لم يفضي إلى التغييرات المنشودة. ولم تكن الاستثمارات المالية والسياسية في مجال التأهب كافية، وهو ما ندفع جميعنا ثمنه اليوم.

الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-١٩

القيادة السياسية تصنع الفرق. القادة الفاعلون يتصرفون بشكل حازم على أساس العلم والبيّنات وأفضل الممارسات ولمصلحة الشعوب. فالاستجابة للطوارئ ليست خياراً بين حماية الناس وحماية الاقتصاد؛ وإجراءات الصحة العمومية هي السبيل الأسرع لإنهاء التهديد واستعادة الإنتاجية والأمن.

التأهب لا يعني فقط ما تفعله الحكومات لحماية شعوبها، وإنما ما يفعله الناس لحماية بعضهم البعض. ففي غياب لقاح فعال أو علاج ناجع، تكتسي السلوكيات الفردية أهمية حاسمة. بإمكان المواطنين حماية بعضهم البعض وإبداء حس المسؤولية الاجتماعية والإخلاقية عن طريق التصرف بما يحمي مصلحة الجميع.

تأثير الجوائح يتجاوز بكثير آثارها الصحية المباشرة. فبالإضافة إلى الخسائر المباشرة في الأرواح، سيذكر التاريخ جائحة كوفيد-١٩ للسرعة التي اكتسحت بها العالم وما أعاثته فيه من آثار اجتماعية واقتصادية مدمرة، لا سيما بين الفئات الضعيفة والمحرومة. لقد أظهرت هذه الجائحة أهمية حماية الأرواح وسبل العيش، وأهمية تعميق فهمنا لمفهوم التأهب من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصين القطاعات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية من الجوائح.

تدابير التأهب الحالية تفتقر إلى القدرة على التنبؤ. إن إدراكنا لمفهوم التأهب للجوائح لم يكن ملائماً. فتدابير التأهب الوطنية افتقرت إلى التنبؤ بمدى فعالية استجابة البلدان في وقف انتشار الفيروسات وإنقاذ الأرواح، كما أُهملت في هذا السياق أهمية الحماية الاجتماعية. ولا تُعرف فعالية التأهب إلا إذا وُضع على محك الاستجابة.

إن للاستثمار في الأمن الصحي العالمي عائداً هائلاً. ففي حين تُقاس نفقات الوقاية والتأهب بمليارات الدولارات، فإن تكلفة الجائحة تُقاس بالتريليونات. ولو استثمر العالم في التأهب ما يخسره اليوم جراء جائحة كوفيد-١٩ لاحتاج إلى ٥٠٠ عام لإنفاق هذه المبالغ الطائلة.

ولا تشكّل المساعدات الإنمائية النموذج المناسب لتمويل هذا الاستثمار. فمسؤولية التأهب تقع على عاتق جميع البلدان وتقتضي تمويلاً مستداماً مرناً طويل الأمد يمكن التنبؤ به على نطاق أوسع بكثير ويقوم على التضامن العالمي. ولا يمكن أن يستمر الأمن الصحي العالمي في الاتكال على التمويل القائم على عدد صغير من البلدان السخية والمؤسسات الخيرية وبنوك التنمية.

تكلفة كوفيد-١٩	الاستثمار في التأهب
• أكثر من ١١ تريليون دولار حتى الآن لتمويل الاستجابة • خسائر في الإيرادات تُقدّر بمبلغ ١٠ تريليونات دولار	• ٥ دولارات إضافية للفرد سنوياً

لن يكون أحد في مأمن حتى يكون الجميع في مأمن. التأهب العالمي ليس مجرد محصلة للتأهب الوطني. فالجائحة، بحكم تعريفها، حدث عالمي يقتضي عملاً جماعياً عالمياً. ومنظومة التعددية قائمة لدعم هذا العمل. وحيثما اعترى الضعف هذه المنظومة، تعيّن تقويتها وتدعيمها لا التخلي عنها. إن عالم التأهب للجوائح معقد أصلاً، ويتطلب التوطيد لا المزيد من التشرذم.

الإجراءات التي يدعو إليها المجلس العالمي

يدعو المجلس العالمي إلى إجراءات عاجلة لتعزيز الاستجابة الحالية لكوفيد-١٩ وتهيئة العالم على نحو أفضل للجوائح والطوارئ الصحية التي قد تحدث في المستقبل، ولبعث بصيص من النظام وسط غياهب الكارثة والفوضى.

١ **القيادة المسؤولة**

٢ **المواطنة الملتزمة**

٣ **النُظم الوطنية والعالمية القوية والمرنة لضمان الأمن الصحي العالمي**

٤ **الاستثمار الدائم في الوقاية والتأهب على نحو يتناسب مع حجم تهديد الجائحة**

٥ **الحوكمة العالمية المتينة لإطار التأهب للطوارئ الصحية**

ندعو إلى القيادة المسؤولة

الإجراءات العاجلة:

- **ندعو القيادات الوطنية وقادة المنظمات الدولية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة** إلى اتخاذ إجراءات مبكرة صارمة تستند إلى العلم والبيّنات وأفضل الممارسات عندما تواجه طوارئ صحية. وينبغي الابتعاد عن تسييس التدابير من أجل حماية الصحة العمومية وضمان الحماية الاجتماعية وتعزيز الوحدة الوطنية والتضامن العالمي.

- نكرر نداءنا إلى **رؤساء الحكومات** لتعيين منسق وطني رفيع المستوى يحظى بالسلطة والمساءلة السياسية لقيادة نُهُج تعبّر عن جميع قطاعات الحكومة وجميع شرائح المجتمع، وإجراء تمارين محاكاة روتينية متعددة القطاعات لترسيخ دعائم التأهب الفعالة وإدامتها.

- ندعو **القيادات الوطنية والمصنّعين والمنظمات الدولية** إلى أن تضمن تخصيص لقاحات كوفيد-١٩ وغيرها من التدابير المضادة للمرض على نحو يحقق أقصى أثر ممكن على صعيد وقف الجائحة، وإتاحتها على نحو منصف وعادل لا يستند إلى القدرة على الدفع، مع إعطاء الأولوية للعاملين في مجال الرعاية الصحية والفئات الأكثر ضعفاً. وينبغي أن يحصل كل بلدٍ على مخصصات أولية من اللقاح تكفي لتغطية ما لا يقل عن ٢ في المائة من سكانه لتغطية العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية.

ندعو إلى المواطنة الملتزمة

الإجراءات العاجلة:

- ندعو **المواطنين** إلى مساءلة حكوماتهم عن مدى تأهبها للطوارئ الصحية، مما يقتضي من الحكومات تمكين المواطنين وتقوية المجتمع المدني.

- ندعو على **كل فرد** إلى تحمل المسؤولية عن البحث عن المعلومات الدقيقة واستخدامها لتثقيف نفسه وأفراد عائلته ومجتمعه المحلي. ويتعين على الجميع تبني سلوكيات تعزز الصحة واتخاذ إجراءات تحمي الفئات الأكثر ضعفاً. كما يتعين عليهم الدعوة إلى هذه الإجراءات والترويج لها في أوساطهم.

ندعو إلى إقامة نُظم وطنية وعالمية قوية ومرنة لضمان الأمن الصحي العالمي

الإجراءات العاجلة:

- ندعو **رؤساء الحكومات** إلى تقوية نُظم التأهب الوطنية من خلال: تحديد المُمرضات التي تنطوي على إمكانية التحول إلى جائحة، والتنبؤ بها وكشفها وفقاً لنهج «الصحة الواحدة» الذي يجمع بين صحة الإنسان وصحة الحيوان؛ وبناء القدرات الأساسية في مجال الصحة العمومية والقوة العاملة اللازمة للترصد والكشف المبكر وتبادل المعلومات عن تفشي الأمراض وغيرها من الأحداث المشابهة؛ وتعزيز النُظم الصحية على أساس التغطية الصحية الشاملة مع ضمان القدرة على تلبية الزيادة المفاجئة في الطلب على الخدمات السريرية والداعمة؛ وإرساء نُظم لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة، على نحو يضمن ألا يُترك أحد وراء الركب.

- ندعو **الباحثين ومؤسسات البحوث وممولها والقطاع الخاص والحكومات ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الدولية إلى** تحسين تنسيق ودعم أنشطة البحث والتطوير في مجال الطوارئ الصحية، واعتماد آلية مستدامة لضمان التطوير السريع والإنتاج المبكر والإتاحة الفاعلة والمنصفة للقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص والتدخلات غير الصيدلانية الجديدة لمواجهة الطوارئ الصحية، بما يشمل القدرة على إجراء الفحوص وتوسيع نطاق التصنيع والتوزيع.

- ندعو **رؤساء الحكومات** إلى تجديد التزامهم بالنظام المتعدد الأطراف وتقوية دور منظمة الصحة العالمية كمنظمة دولية محايدة ومستقلة ومسؤولة عن إدارة دفة التأهب والاستجابة للجوائح وتنسيق جهودها.

ندعو إلى الاستثمار الدائم في الوقاية والتأهب على نحو يتناسب مع حجم تهديد الجائحة

الإجراءات العاجلة:

- ندعو **قادة مجموعة العشرين** إلى ضمان توفير التمويل الكافي الآن للتخفيف من حدة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الاقتصادية للجائحة حالياً وفي المستقبل.

- ندعو **رؤساء الحكومات** إلى حماية القدرات التي تم تطويرها لمكافحة كوفيد-١٩ في مجالي التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية ومواصلة تمويلها، إلى ما بعد هذه الجائحة.

- ندعو **الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومؤسسات التمويل الدولية** إلى وضع آلية للتمويل المستدام للأمن الصحي العالمي، تقوم على تعبئة الموارد بالحجم اللازم وضمن الإطار الزمني المطلوب، بحيث لا تعتمد على المساعدات الإنمائية، وتعترف بأهمية التأهب كمنفعة عالمية مشتركة، ولا تخضع للتقلبات السياسية والاقتصادية.

- ندعو **البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى** إلى جعل استثمارات البحث والتطوير مؤهلة للحصول على تمويل المؤسسات المالية ووضع آليات لتمويل أنشطة البحث والتطوير العالمية في مجال الطوارئ الصحية.

ندعو إلى الحوكمة العالمية المتينة لإطار التأهب للطوارئ الصحية

الإجراءات العاجلة:

- ندعو **الدول الأطراف في اللوائح الصحية الدولية أو المدير العام لمنظمة الصحة العالمية** إلى اقتراح تعديلات على اللوائح لجمعية الصحة العالمية، تشمل ما يلي: تعزيز نظام الإخطار المبكر وتبادل المعلومات الشامل؛ وتحديد مستوى وسيط للطوارئ الصحية؛ وإعداد توصيات مسندة بالبينات عن دور السفر المحلي والدولي والتجارة؛ ووضع آليات لتقييم الامتثال للوائح الصحية الدولية وتنفيذ القدرات الأساسية، بما يشمل آلية استعراض خارجي شامل مرحلي وموضوعي.

- ندعو **القيادات الوطنية ومنظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى** إلى تطوير آليات قائمة على التنبؤ لتقييم التأهب المتعدد القطاعات، بما يشمل تمارين المحاكاة والتدريبات التي تهدف إلى اختبار وإثبات قدرة ومرونة نُظم التأهب للطوارئ الصحية وحسن تسييرها في السياق المجتمعي.

- ندعو **الأمين العام للأمم المتحدة، والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، ورؤساء مؤسسات التمويل الدولية** إلى عقد قمة للأمم المتحدة بشأن الأمن الصحي العالمي، يكون هدفها الاتفاق على إطار دولي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية، بحيث يدمج اللوائح الصحية الدولية ويتضمن آليات التمويل المستدام والبحث والتطوير ومبادئ الحماية الاجتماعية وإتاحة التدابير المضادة بإنصاف للجميع والمسؤولية المشتركة.

الخلاصة والالتزام

تشكّل جائحة كوفيد-١٩ امتحاناً عسيراً لحالة التأهب في العالم. ويتخلص المجلس إلى أنه لم يُحرز تقدم يُذكر بشأن أي من الإجراءات التي دعا إليها في تقريره للعام الماضي، وأن هذا العجز القيادي يؤدي إلى تفاقم الجائحة. والفشل في التعلم من دروس جائحة كوفيد-١٩ أو التصرف على أساسها بما يلزم من موارد والتزام يعني أن أضرار الجائحة القادمة، التي ستأتي لا محالة، ستتجاوز حتى أضرار هذه الجائحة.

ونعترف بأن المجلس العالمي لرصد التأهب يجب أن يتغير أيضاً. فعملنا في مجال الرصد والدعوة للتأهب يجب أن يعكس على نحو أفضل مساهمة القطاعات الأخرى غير قطاع الصحة، وأهمية الحماية الاجتماعية، وأن يستند إلى تدابير التأهب القائمة على التنبؤ.

التزام المجلس العالمي لرصد التأهب

بصفتنا المجلس العالمي لرصد التأهب، نتعهد بأن ندعم الحوكمة الرشيدة للأمن الصحي العالمي من خلال الوفاء بولايتنا القائمة على الرصد المستقل للتأهب في جميع القطاعات وعند جميع الجهات صاحبة المصلحة، وأن نبلغ عن التقدم المحرز بشكل منتظم، وأن لا نتوانى في الدعوة المتواصلة إلى تخاذ إجراءات فعالة.

المجلس العالمي لرصد التأهب

إن المجلس العالمي لرصد التأهب هيئة مستقلة للرصد والمساءلة تهدف إلى ضمان التأهب للأزمات الصحية العالمية، وينعقد بدعوة مشتركة من منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. ويقدّم المجلس تقييماً مستقلاً شاملاً للقادة وكبار صنّاع القرار والعالم أجمع عن التقدم المحرز على نطاق المنظومة ككل في تعزيز قدرات التأهب والاستجابة لفاشيات الأمراض والطوارئ الأخرى التي تترتب عليها عواقب صحية. ويرصد المجلس حالة التأهب العالمي عبر مختلف القطاعات والجهات صاحبة المصلحة، بما فيها منظومة الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، ويقدّم تقارير عنها.

الرئيسان المشاركان

معالي السيدة غرو هارلم برونتلاند، رئيسة وزراء النرويج السابقة، والمديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية سابقاً

السيد الحاج آس سي، رئيس مجلس إدارة مؤسسة كوفي عنان، والأمين العام السابق للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

الأعضاء

الدكتور فيكتور دازو، رئيس الأكاديمية الوطنية للطب، الولايات المتحدة الأمريكية

الدكتور كريس إلياس، رئيس برنامج التنمية العالمية، مؤسسة بيل وميليندا غيتس، الولايات المتحدة الأمريكية

السير جيريمي فارار، مدير مؤسسة ويلكم ترست، المملكة المتحدة

الدكتور أنتوني س. فاوتشي، مدير، المعهد الوطني للحساسية والأمراض المعدية، الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

الدكتور جورج ف. غاو، المدير العام للمركز الصيني لمكافحة الأمراض والوقاية منها، جمهورية الصين الشعبية

معالي السيدة سيغريد كاغ، وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي، هولندا

البروفيسورة إيلونا كيكبوش، رئيسة المجلس الاستشاري الدولي لمركز الصحة العالمي، معهد الدراسات الدولية والإنمائية، جنيف، سويسرا

الأستاذة الفخرية فيرونيكا سكفورتسوفا ، رئيسة الوكالة الفيدرالية للطب البيولوجي ، وزيرة الصحة السابقة ، الاتحاد الروسي

الدكتور ياسوهيرو سوزوكي، كبير أخصائيي الطب والصحة العالمية سابقاً، ووكيل وزير الصحة، وزارة الصحة والعمل والرفاه، اليابان

الدكتورة جانيت فيغا موراليس، رئيسة قسم الابتكار الطبي والتكنولوجيا، الشبكة الصحية التابعة لجامعة كريستوس، شيلي

البروفيسور ك. فيجاي راغفان، المستشار العلمي الرئيسي لحكومة الهند

معلومات االتصال
Global Preparedness Monitoring Board Secretariat
c/o World Health Organization
Avenue Appia ,٢٠
٢٧ Geneva ١٢١١
Switzerland
gpmbsecretariat@who.int
www.who.int/GPMB

© منظمة الصحة العاملية (بصفتها املنظمة املضيفة للمجلس العاملي لرصد التأهب) ٢٠٢٠.

بعض الحقوق محفوظة. هذا العمل متاح تحت الرخصة رقم CC BY-NC-SA 3.0 IGO.

GPMB
GLOBAL PREPAREDNESS MONITORING BOARD